الأمم المتحدة S/2012/897

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

أولا – مقدمة

١ – يقدِّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، والممددة في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٠٥٢ (٢٠١٢).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقفُ إطلاق النار عموماً في قطاع إسرائيل والجمهورية العربية السورية رغم وقوع انتهاكات متفرقة. بيد أن القوات المسلحة العربية السورية وسّعت نطاق انتشارها واضطلعت بأنشطة عسكرية شملت عمليات أمنية، نفذتها في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بدعوى احتواء القلاقل الداخلية وأنشطة العناصر المسلحة. ويمثل استمرار وجود تلك القوات والمعدات العسكرية غير المصرح بها في المنطقة الفاصلة انتهاكا جسيما لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات. ففي ثلاث حالات على الأقل، أطلقت نيران القوات المسلحة السورية عبر خط (وقف إطلاق النار) ألفا في الجولان الذي تحتله إسرائيل. وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي في ثلاث حالات بإطلاق النار. وقيام القوات من كلا الجانبين بإطلاق الذخيرة عبر خط وقف إطلاق النار هو أيضا انتهاكٌ خطير للاتفاق.

٣ – وأثناء تبادلٍ لإطلاق النار بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر، سجلت قوةُ الأمم المتحدة إطلاقَ أربع من قذائف الهاون من أحد المواقع السورية عبر خط وقف إطلاق النار وانفجارَها في الجولان الذي تحتله إسرائيل. وفي

031212 031212 12-61067 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ جيشُ الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة بأن ثلاث قذائف هاون أو قذائف مدفعية أطلقتها القوات المسلحة السورية سقطت في قرية آلوني هاباشان الواقعة في الجانب ألفا من خط وقف إطلاق النار وفي المنطقة المحيطة بها. وعند زيارة أعضاء قوة الأمم المتحدة للموقع في الجانب ألفا، اصطحبهم أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي لمعاينة قنبلة مضادة للدبابات تعمل بالطاقة الحركية سقطت في القرية دون أن تنفجر ومعاينة حفرتين حديثتين نجمتا عن انفجار قذيفتين أخريين في الجوار. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة بتعرض غرب خط وقف إطلاق النار لإطلاق نيران من أسلحة صغيرة ولسقوط إحدى قذائف الهاون. وعاينت قوة الأمم المتحدة الموقع وتبين لها وجود حفرة حديثة بها شظايا يسهل التعرف عليها من قذيفة مدفعية سورية. وقد أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بعد ذلك بأنه ردّ بإطلاق قذيفة باتجاه بئر عجم داخل المنطقة الفاصلة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت قوة الأمم المتحدة سقوط قذيفة هاون على بعد ٧٠ مترا تقريبا من مركز مراقبة تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ وإن كانت قد سقطت إلى الشرق من خط وقف إطلاق النار. وبعد حوالي ساعة، سجلت القوة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي دفعتين من طلقات مدافع الدبابات عبر خط وقف إطلاق النار. ولم تسجل القوة وقوع أي إصابات أو خسائر من جراء نيران جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي أحدث هذه التطورات، أبلغت السلطاتُ السورية القوة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بمقتل جنديين سوريين وإصابة آخرَيْن نتيجة لإطلاق نيران جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خطَ وقف إطلاق النار. وأفادت مصادر من جيش الدفاع الإسرائيلي أن القوات الإسرائيلية أطلقت قذائف مضادة للدبابات مستهدفة بها موقعاً للقوات المسلحة السورية قرب بئر عجم في المنطقة الفاصلة، بعد أن لحقت أضرارٌ بمركبة دورية تابعة لجيش الدفاع من جراء التعرض لنيران سورية. ونفت القوات المسلحة السورية قيامها بإطلاق النار على دورية جيش الدفاع، واتهمت عناصر مسلحة بالقيام بذلك لاستفزاز جيش الدفاع الإسرائيلي للردّ بإطلاق النار بدوره. وأكدت قوة الأمم المتحدة أن مركبةَ دوريةٍ تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي أصيبت بالفعل بست طلقات نارية، إلا أن القوة لم تتمكن من تحديد هوية من قام بإطلاق النار على الدورية الإسرائيلية. وأكدت القوة أيضا أن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق قذائف عبر خط وقف إطلاق النار باتجاه بئر عجم، غير أن الحالة الأمنية في المنطقة التي سقطت فيها تلك القذائف منعتها من التحقق من وقوع ضحايا.

٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك اشتباكات كثيرة بين قوات الأمن السورية وعناصر مسلحة من المعارضة وقعت في عدة قرى في المنطقة المحدودة السلاح، ولا سيما في جزئيها الجنوبي والأوسط. وشهدت المنطقة الفاصلة أيضا حوادث متفرقة جرى

فيها تبادلٌ لإطلاق النار، كان في كثير من الأحيان كثيفا، بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة وقع أغلبها في مناطق جباتا وطرنجة والحرية وأوفانية الواقعة في الوسط. وأخطر الحوادث التي شهدتها المناطق المذكورة وقع في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تموز/يوليه و ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر حينما دخل المنطقةَ الفاصلة ما يقرب من ٧٦٠ ١ من أفراد قوات الأمن السورية المسلحة، منهم جنودٌ تابعون للقوات المسلحة العربية السورية. وفي الفترة من نهاية تشرين الأول/أكتوبر وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، اتسعت منطقة تركز الأنشطة العسكرية بين القوات المسلحة السورية والعناصر المسلحة المنتمية إلى المعارضة لتشمل قرى جاسم وبْريقة وبئر عجم والغابات الواقعة إلى الغرب حتى خط وقف إطلاق النار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات المسلحة السورية هجوما واسع النطاق قيل إنه يهدف إلى شل حركة ما يصل إلى ٤٠٠ عنصر من العناصر المسلحة المنتمية إلى المعارضة كانوا قد تجمعوا في ذلك الجزء من المنطقة الفاصلة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات المسلحة السورية مجدداً هجوما بريا ضد عناصر مسلحة من المعارضة استخدمت فيه ما لا يقل عن أربع دبابات قتالية رئيسية إلى جانب قذائف هاون وناقلتين مدرعتين للأفراد مطليتين باللون الأبيض بحروف سوداء، وذلك في المنطقة المتاخمة لقريتي بْريقة وبئر عجم داخل المنطقة الفاصلة.

٥ - وتبذل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قصاراها للحفاظ على وقف إطلاق النار والسهر على امتثال الطرفين له امتثالا دقيقا وفقا للمنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك. وفي هذا الإطار، سجلت القوة تحركاتٍ لمسلحين غير محددي الهوية عبروا الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، وقامت بالإبلاغ عن تلك التحركات. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، تحركت مجموعة راجلة من ١٠ أشخاص متجهة من وادي عَرْنة داخل المنطقة الفاصلة صوب الشمال وعبرت الحدود إلى لبنان في منطقة جبل الشيخ، ثم قامت بتسليم أسلحة لمجموعة من ١٣ رجلا ملثما يرتدون زياً أسود. واتجهت المجموعة الأخيرة هذه جنوبا عائدة إلى المنطقة الفاصلة، حيث لاحظت قوة الأمم المتحدة أن أفرادها بدّلوا زيهم وارتدوا ملابسَ مدنية، وقاموا على ما يبدو بتخزين أسلحتهم ثم اتجهوا شرقا خارجين من المنطقة الفاصلة.

٦ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، شهدت قوة الأمم المتحدة مقتل تسعة من أفراد قوات الأمن السورية في كمين نصبه ١٣ مسلحا من المعارضة داخل المنطقة الفاصلة، بجوار موقع جنوب جبل الشيخ التابع للأمم المتحدة والكائن في منطقة جبل الشيخ.

٧ - وقد تضرر من الأنشطة العسكرية المستمرة في المنطقة الفاصلة المئاتُ من السكان المدنيين المحليين، أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ. ففي ١٩ تموز/يوليه فقط، غادر جباتا عددٌ يتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مدني تقريبا من السكان المحليين حاملين أغراضهم الشخصية ومتجهين إلى قرى في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الفاصلة، وذلك في أعقاب عملية كبرى اشترك فيها ٤٦٦ من أفراد قوات الأمن السورية، من بينهم جنود في الجيش، كانوا مسلحين ببنادق هجومية ومدافع رشاشة. وفي أثناء اشتباكات لاحقة وقعت في جباتا بين جنود القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قام نحو ٢٥٠ مدنيا، معظمهم من النساء اللائي اصطحبن أطفالهن، بنصب خيام قرب خط وقف إطلاق النار في مسعى إلى الاحتماء بملاذ يقيهم من النيران.

٨ - وفي مرات عدة التمس مصابون، منهم جنود من القوات المسلحة العربية السورية وعناصر من المعارضة المسلحة، المساعدة الطبية من قوة الأمم المتحدة في مواقع تابعة للأمم المتحدة. وقد قامت القوة، قدر الإمكان، بتقديم خدمات الإسعاف الأولي الفورية والعلاج الطبي العاجل مراعاة للاعتبارات الإنسانية. وقدمت القوةُ المساعدة عدة مرات إلى الهلال الأحمر العربي السوري من أجل معالجة مصابين من أفراد المعارضة المسلحة أو نقل جثث الموتى، وذلك بعد إبلاغ كبير المندوبين السوريين المعيّن محاوراً رئيسيا لقوة الأمم المتحدة على الجانب برافو من خط وقف إطلاق النار وضابط الاتصال في الجولان الذي تحتله إسرائيل، وبعد الاتصال مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وإضافة إلى ذلك، طُلب إلى القوة تقديم عدد من الخدمات الإنسانية الأخرى التي تنوعت من تقديم الماء والغذاء إلى تيسير الخروج الآمن للمدنيين من القرى التي يجري قصفها. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر إلى الموقع ٦٩ التابع للأمم المتحدة عددٌ من المدنيين يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصا وطلبوا إلى قوة الأمم المتحدة تيسير الخروج الآمن لما يقرب من ١ ٠٠٠ مدني من قرية بريقة. وقد حاول المراقبون العسكريون التابعون لقوة الأمم المتحدة/هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة دخول القرية إلا أن محاولتهم تلك باءت بالفشل حين أصابت نيران القناصة الزجاج الأمامي للمركبة الأمامية. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وبعد اشتباكات في بئر عجم، حاولت القوة على أساس إنساني محض تيسير حركة الهلال الأحمر السوري لتمكين المدنيين من الخروج بشكل آمن من القرية. لكن القافلة اعترضها تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة العربية السورية وعناصر مسلحة من المعارضة، فعادت أدراجها. وبعد ذلك بقليل، استوقف القافلة جنود سوريون، وأخرجوا موظفي الهلال الأحمر السوري من مركباتهم بالقوة. وكان جنود قوة الأمم المتحدة شهودَ عيان على قيام الجنود السوريين بتصويب أسلحتهم نحو موظفي الهلال الأحمر السوري المطروحين أرضا. وبعد خمس دقائق تقريبا، سُمح للقافلة بالمرور.

٩ - وقد طالت نيران القوات المسلحة العربية السورية في بعض الأحيان منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة واقتربت اقترابا شديدا من مرافق الأمم المتحدة وأفرادها. ففي الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة وقوع عدة تفجيرات وإطلاق نيران في منطقة الكيلومترات الثلاثة المحيطة بمقر قيادتها في معسكر الفوار. وأُطلقت في بعض الأحيان أعيرةٌ نارية على المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وهم ينفذون أنشطة في المنطقة المحدودة السلاح، مستقلين مركباتٍ تحمل بوضوح شعار الأمم المتحدة. والمراقبون العسكريون لهيئة مراقبة الهدنة مدمجون من الناحية العملياتية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كفريق يحمل اسم فريق مراقبي الجولان، ويخضعون لإشراف قائدة القوة. وفي حوادث أخرى صوّب أفراد القوات المسلحة السورية مدافعهم بشكل تهديدي باتجاه أفراد قوة الأمم المتحدة، ومنها حادث وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر في نقطة للمراقبة حينما صوب أربعة جنود سوريين بنادقهم نحو مركبة قائد القوة. وكان آخر هذه الأحداث ما وقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عندما تعرض مراقبان عسكريان تابعان لفريق مراقبي الجولان للاحتجاز والتهديد بالسلاح من قبل جنودٍ سوريين أثناء عملية تفتيش مقررة لموقع سوري في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن القوات المسلحة السورية استخدمت في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ناقلتي أفراد مدرعتين مطليتين باللون الأبيض في المنطقة المجاورة لبئر عجم الواقعة داخل المنطقة الفاصلة، كان من الممكن أن يعتقد خطأ أنهما من مركبات الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٤). وبعد احتجاج شديد من جانب قوة الأمم المتحدة ومن جانب الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في لقاء له مع وزير الدفاع في الجمهورية العربية السورية، جرى سحب دبابتين من المنطقة الفاصلة إضافة إلى ناقلتي الأفراد المدرعتين المطليتين باللون الأبيض. وسقطت دفعات من نيران مدافع الدبابات وقذائف الهاون على بعد ٥٠ مترا من موقعي الأمم المتحدة ٦٨ و ٦٩. وأُصيبت مرافق الموقعين بنيران الأسلحة الصغيرة.

١٠ - ومنذ بدء العمليات الأمنية السورية داخل المنطقة الفاصلة، أقيمت نقاط تفتيش دائمة داخل المنطقة الفاصلة يشرف عليها أفراد من قوات الأمن السورية والقوات المسلحة السورية. وأقام جنود القوات المسلحة السورية أيضا نقاط تفتيش في المداخل الشرقية إلى المنطقة الفاصلة للتحكم في حركة المرور وتقييدها. وفي الأسابيع الأخيرة، أصبح إطلاق النار من داخل وخارج المنطقة الفاصلة باستخدام المدفعية وقذائف الهاون والرشاشات والدبابات القتالية الرئيسية والمدافع الرشاشة والمدافع المضادة للطائرات باتجاه جباتا وطرُنجة وأوفانية والحرية وبئر عجم وبريقة وجاسم أو أي منها أمراً يقع يوميا. وقد قام كبيرُ المندوبين

السوريين، وكذلك عناصر مسلّحة من المعارضة بإخطار قوةَ الأمم المتحدة في عدة مناسبات بضرورة أن يتفادى جميع أفراد الأمم المتحدة المناطق المذكورة لأسباب أمنية.

١١ - وقد بذل قائد القوة قصاراه مؤكداً للسلطات السورية أن العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة العربية السورية في المنطقة الفاصلة تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. كما احتجت القوةُ على دخول جنود القوات المسلحة العربية السورية إلى المنطقة الفاصلة وعلى إطلاقهم النار على المنطقة ومن داخلها في كل مرةٍ حدَث فيها ذلك. وعندما قامت القوات المسلحة السورية رغم ذلك بمواصلة عملياتها، استمر قائد القوة في تذكير السلطات السورية بالتزامها بوقف أنشطة قواتها المسلحة في المنطقة الفاصلة وبالتوقف عن إطلاق النار من المنطقة المحدودة السلاح وبالتقيد بأحكام اتفاق فض الاشتباك. وأكد قائد القوة للسلطات السورية أن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك.

١٢ - وقد ظلّ قائد القوة على اتصال وثيق أيضا مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بالتطورات الأمنية في المنطقة الفاصلة، وحثّها على ضبط النفس إلى أقصى حد وشدد أيضا على أن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. وخلال العمليات الأمنية السورية، عزّز جيشُ الدفاع الإسرائيلي قواته على امتداد السياج التقني كتدبير وقائي. وظلت قوة الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي ومع كبير المندوبين السوريين طوال هذه المدة.

١٣ - ووقعت حوادث أخرى منها خرقُ طائرة مدنية صغيرة خط وقف إطلاق النار من الجانب ألفا في ٢٩ آب/أغسطس حيث حلّقت لوقت قصير فوق مدينة القنيطرة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عَبَر ١٣ جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي خط وقف إطلاق النار بعد أن لاحظوا وجود عدة مدنيين مسلحين في المنطقة الفاصلة. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على هذين الحادثين باعتبارهما انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك.

١٤ - وفي هذه البيئة العملياتية التي تزداد صعوبة، أشرفت قوة الأمم المتحدة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة يديرها أفرادُها ودورياتٍ تسيّرها لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن المنطقة. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقُّد مستويات المعدات والقوات في مناطق تحديد الأسلحة. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا مجموعات التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. أما على الجانب برافو، فقد توقفت السلطات السورية عن تكليف ضباط اتصال بمرافقة مجموعات التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان بعد اختطاف ضابط اتصال سوري كان يرافق المراقبين العسكريين التابعين للفريق

في ٣٠ تموز/يوليه على أيدي مسلّحين مجهولي الهوية في المنطقة المحدودة السلاح. وكما حدث في الماضي، منع الجانبان مجموعات التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا قيوداً على حرية تنقل القوة. وبالإضافة إلى هذه القيود الروتينية والمؤقتة، لا يزال فريق مراقبي الجولان يواجه قيودا تحد من تنقلاته في الجزء الجنوبي والجزء الأوسط من المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو، حيث تدخل كلٌ من القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة في سير دوريات فريق مراقبي الجولان. ومنعت السلطات السورية المراقبين العسكريين من الوصول إلى عدة مواقع، ولا سيما في محيط مناطق الشجرة والحارّة وجاسم وكناكر ونامر ونوى وتسيل، وذلك بدعوى الحرص على سلامة المراقبين العسكريين وأمنهم.

١٥ - وقد اتخذت قوة الأمم المتحدة عددا من التدابير الأمنية اللازمة لضمان سلامة أفرادها وأمنهم. وشملت التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، في جملة أمور، الحدّ من التحركات واستخدام طرق بديلة، والحدّ من العمليات المتنقلة عند الاقتضاء، واشتراط نقل شخصين في السيارة الواحدة كقاعدة لتنظيم الحركة، واستخدام مركبات مدرعة في المناطق الحساسة. وعززت القوةُ أيضا الدورياتِ التي تقوم بها على امتداد خط وقف إطلاق النار مع سرّية مقر قيادة القوة. وتحتفظ قوة الأمم المتحدة بفصيلة تابعة لها في معسكر عين زيوان كقوة احتياطية جاهزة لتعزيز الموقع ٦٠ التابع للأمم المتحدة على الجانب برافو، حيث أقيم مركزٌ دائم بديل لقيادة الكتائب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت اعتبارا من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر فصيلةٌ ثالثة تابعة لسرية مقر قيادة القوة من خلال تجميع القوى المتوافرة.

١٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تكييف وضعها العملياتي مع أنشطة التدريب الجارية والإنشاءات العسكرية الجديدة لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع تزايد النشاط الإنمائي المدني السوري بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وشُيدت مواقع دفاعية جديدة في المنطقتين المحدودتي السلاح على الجانبين ألفا وبرافو. وعزز جيش الدفاع الإسرائيلي السياج التقني وأقام عوائق مادية على طول السياج لمنع حركة العبور من المنطقة الفاصلة. وأبقى الجانبان على المواقع الدفاعية القائمة في المنطقتين المحدودتي السلاح. وواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصورة دورية في موقع جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة عبور قوة الأمم المتحدة الواقعة بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

١٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية في تيسير مرور المدنيين عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة مساعدتها في عبور ١٣٧ طالباً وعروس واحدة وسبع حركات عبور لأغراض إنسانية. ويسَّرت القوة، إلى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، الإفراج عن أربعة مدنيين سوريين كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد اعتقلهم واحتجزهم على الجانب ألفا إثر عبورهم المزعوم لخط وقف إطلاق النار. وقدمت القوة العلاج الطبي إلى ٢٤٥ مدنياً، بالإضافة إلى توفير الإسعاف الأولي الفوري والعلاج الطبي العاجل على أساس إنساني محض (انظر الفقرة ٨).

١٨ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطراً يتهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا التهديد نظراً لوجود الألغام منذ زمن طويل وتلف أجهزة تفجيرها. وواصلت قوة الأمم المتحدة تنفيذ عمليات إزالة الألغام بقدرات محسَّنة في مجال إزالة الألغام وكشفها.

١٩ - وعلى نحو ما ذُكر أعلاه، ظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٠ - وبالنظر إلى النمو السكاني وأعمال التشييد المتعددة في المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح واتساع رقعة الأراضي المزروعة ومناطق رعي الماشية إضافة إلى الزيادة في الأنشطة المدنية بوجه عام، واصلت قوة الأمم المتحدة، كما هو متوقع، جهودها الهادفة إلى الاتصال بالسلطات المحلية والمدنيين لشرح ولاية البعثة وأنشطتها. ويكتسي هذا الأمر أهمية أيضاً بالنظر إلى الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة وفي إطار الجهد المبذول لكفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في الميدان. غير أن قدرة الشؤون المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة والمؤلفة من موظف للشؤون المدنية وفريق مراقبي الجولان كانت مقيَّدة نتيجةً لعدم تعاون السلطات السورية في تيسير الاتصال بالسلطات المحلية والسكان المدنيين على الجانب برافو.

٢١ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوة تتألف من ١ ٠٣٥ جندياً من البلدان التالية: النمسا (٣٧٧)، والفلبين (٣٤٠)، والهند (١٩٢)، وكرواتيا (٩٥)، واليابان (٣١). وتستخدم اليابان ما مجموعه ١٥ فرداً في إطار العنصر الوطني للدعم. وقد غادر ثلاثة أفراد عسكريين كنديين القوة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بناءً على تعليمات من حكومتهم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٧ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

٢٢ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية، عززت القوة الجهود المبذولة لكفالة الاحتياطي الاستراتيجي اللازم وقدرة القوة على الاكتفاء الذاتي. وواصلت القوة تنفيذ برنامج إعادة التأهيل من أجل صيانة وتحسين معداتها وبنياتها الأساسية، في محاولة للحفاظ على قدرتها على الصعيدين العملياتي والأمني. وجرى شراء ونشر معدات مراقبة جديدة بعيدة المدى وأجهزة للرؤية الليلية ومركبات مدرعة بهدف تعزيز حماية القوة، وقد توفَّر للقوة تدريب متخصص عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، شُيدت مكاتب جديدة في مقر القوة، ويجري حالياً تنفيذ برنامج إعادة التأهيل في قاعدة اللوجستيات التابعة للقوة بمعسكر عين زيوان.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت قوة الأمم المتحدة باستمرار على تحديث تخطيطها لحالات الطوارئ تحسباً لمختلف الاحتمالات الممكنة في بيئة عملياتها. وواصلت إجراء الاستعدادات الوافية على الأمدين القصير والمتوسط بما يتفق مع سياسات مقر الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها. واستعرضت البعثة باستمرار أمنها العسكري وما يتصل بذلك من تخطيط لحالات الطوارئ، على نحو يشمل الاحتمالات الممكنة المتصلة بازدياد التهديدات نتيجةً لعدم الاستقرار الداخلي في الجمهورية العربية السورية. ونظراً للحالة الأمنية، نُقل الموظفون الدوليون وأعضاء فريق مراقبي الجولان التابعون للقوة من دمشق إلى معسكر الفوار والجانب ألفا. وقام ممثليّ بإبلاغ السلطاتِ السورية بأنه في حال تدهور الوضع ونشوء ظروف لا تسمح للقوة بمواصلة استخدام مطار دمشق، سيصبح من الضروري أن تستخدم القوة نقاط دخول ومغادرة بديلة لأفراد البعثة، بما يشمل ضباط الأركان وأفراد الوحدات.

ثالثاً - الجوانب المالية

٢٤ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٦/٦٦، مبلغ ٤٦ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي حالة موافقة مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٣٣ أدناه فيما يتعلق بتمديد ولاية القوة، فإنه، بناء على ذلك، ستقتصر تكاليف الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٥ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة ما قدره ١٥,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٦٩٢,٢ ١ مليون دولار.

٢٦ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن تكاليف قواتها ما قدره ١,١ مليون دولار. وقد رُدَّت تكاليف القوات وتكاليف المعدات والاكتفاء الذاتي المتكبدة عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٧ - إن مجلس الأمن، حين جدّد في قراره ٢٠٥٢ (٢٠١٢) ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أهاب أيضاً بالأطراف المعنية أن تُنفِّذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطَلَب إليَّ أن أقدم، في نهاية تلك الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/67/342) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨/٦٦ المعنون ''القدس''، و ١٩/٦٦ المعنون ''الجولان السوري''، مسألةَ البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٨ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تُجر أي مفاوضات بين الطرفين، وتزيد الأزمة السورية في الوقت الحالي من تعقيد الجهود الرامية إلى إحلال السلام بين الجانبين الإسرائيلي والسوري. وإني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وإلى استئناف الجهود من أجل التوصل إلى تسوية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي قراراته الأخرى ذات الصلة.

خامساً - ملاحظات

٢٩ - يساورني قلق بالغ إزاء تطور النزاع في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك النزاع على السكان السوريين وآثاره المحتملة على المنطقة برمتها. وهو يؤثر على منطقة عمليات القوة بشكل كبير. فوجود القوات المسلحة العربية السورية والمعدات العسكرية غير المصرح بها في المنطقة الفاصلة يشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. وقد أثّرت العمليات العسكرية التي تجريها القوات المسلحة العربية السورية تأثيراً سلبياً على جهود القوة المبذولة للاضطلاع بمهام ولايتها. وإني أدعو السلطات السورية إلى وقف هذه الأنشطة في منطقة عمليات القوة.

٣٠ - وقد أظهرت الأحداث الأخيرة الجارية عبر خط وقف إطلاق النار احتمالات تصاعد حدة التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وهي تعرض اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين البلدين للخطر وتهدد استقرار المنطقة. والواقع أن جميع الأنشطة

العسكرية في المنطقة الفاصلة تشكل خطراً على وقف إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة وعلى السكان المدنيين المحليين، فضلاً عن أفراد الأمم المتحدة في الميدان. وإنني أخشى أن يتسبب وجود عناصر مسلحة من المعارضة واستمرار الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها قوات الأمن السورية في إشعال فتيل نزاع أوسع نطاقا بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية تكون له عواقب وخيمة. وينبغي ألا يُجرى أي نشاط عسكري من أي نوع في المنطقة الفاصلة.

٣١ - والحالة السائدة في الجمهورية العربية السورية لا تعفي الحكومة السورية من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما فيها حماية المدنيين. وتقع أيضاً على حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة وفي المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. فلا بد من ضمان احترام ما للقوة من امتيازات وحصانات وحرية في التنقل.

٣٢ - ويجب على الطرفين التقيد بالتزامهما بأحكام اتفاق فض الاشتباك. وأدعو الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق فض الاشتباك وإلى وقف إطلاق النار من أي نوع عبر خط وقف إطلاق النار. وإني على ثقة من أن كلا الجانبين سيتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين ولضمان احترام سلامة القوة وأمنها، وكذلك حرية حركة أفرادها في جميع أنحاء منطقة عملياتها.

٣٣ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة في المنطقة أمر ضروري. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

٣٤ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للواء إقبال سينغ سينغا وللأفراد العسكريين والمدنيين الذين يعملون في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فقد أدوا بكفاءة وإخلاص المهام الهامة التي أوكلها مجلس الأمن إليهم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للواء ناتاليو إيكارما لقيادته المثالية وخدمته المتفانية في القوة على مدى أكثر من عامين. ولدي ثقة تامة في أن قوة الأمم المتحدة ستواصل تنفيذ مهمتها بفعالية تحت قيادة اللواء سينغا. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في صفوف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتلك التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.